1-الفصل الاول - الإطار العام للبحث

1-1 المقدمة:

من أبرز الظواهر المرتبطة بالزيادة السكانية والتضخم الحضري ظهور العشوائيات بشكل غير مسبق في معظم الدول النامية إلى الحد الذي يجعل من هذه العشوائيات أحزمة فقر متلاصقة ومحيطة بالمدن والأحياء الراقية مع ما يرتبط بذلك من مشكلات اجتماعية وطبقية يمكن أن تؤدي لحدوث صراعات اجتماعية حادة ومدمرة للنسيج الاجتماعي لهذه الدول.

والعشوائيات ليست ظاهرة عابرة مؤقتة يمكن حلها بقدر كبير من السهولة واليسر فالتقديرات تشير إلى أن ثلث سكان المدن والمناطق الحضرية في العالم يعيشون في عشوائيات لا تتضمن الحدود الدنيا للمعيشة الإنسانية وهذا العدد يشتمل على سدس سكان العالم . كما أن أكثر من 90%من سكان العشوائيات في العالم يعيشون في الدول النامية وتحتل جنوب آسيا على أعلى نصيب منها يليها غرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وتشتمل الهند والصين على 37%من سكان المناطق العشوائية في العالم .

وقد كشفت دراسة المعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدي لظهور العديد من المناطق العشوائية ولم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وانما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط.

وقد بدأت ظاهرة الإسكان العشوائي كرد فعل لعوامل متعددة منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها دون التقيد بقوانين ملكية الأرضي ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني وغالبا ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي واصحاح البيئة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها.

2-1 مشكلة البحث:

نجد أن زحف السكن العشوائي على المناطق الحضرية أدى إلى خلل فى النسيج العمراني لشكل المدينة تخطيطيا وبنائيا والتعدى على أطرافها ومحو حدودها. مما أثر سلبا فى النواحى العمرانية والأجتماعية والأقتصادية والثقافية. كما انه يشوه مستقبل المدينة العمراني ويطمس ملامحها ويعيق نموها وتطورها ويمثل ضغط عالي علي الخدمات داخل المدينة.

ويحاول هذا البحث لفت نظر الدولة اتجاه مناطق السكن العشوائي حيث زادت مسببات هذه ظاهرة وانتشرت مناطق التعدي بصورة كبيرة داخل ولاية الجزيرة وخصوصا مدينة ود مدني حيث قامت تلك المناطق علي عدم وجود بيئة سكنية سليمة ينقصها الحد الادني من الخدمات التي تضمن حياة انسانية كريمة وهذا يقودنا الى ضرورة وتقييم اوضاع العمران والخدمات والسكان داخل تلك المناطق والسعي لايجاد استرتيجية جديدة مبنية علي نتائج دراسة الوضع الراهن ومقارنتها بالمعايير التخطيطية للمناطق السكنية وذلك لمحاولة تنظيم تلك المناطق والحد من اضرارها وانتشارها وهذا ماسيتناوله البحث بصورة متكاملة.

3-1 أسئلة البحث:

1- **ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور العشوائيات؟**
2- **كيف يمكن تقييم الوضع الراهن لهذه المناطق؟**
3- **ما هي المنهجية التي يجب إتباعها لتنظيم هذه المناطق؟**
4- **ما هو دور الدولة في التعامل مع هذه الظاهرة؟**

4-1 أهمية البحث:

أصبح السكن العشوائي (غير الرسمي) ظاهرة واقعية تعاني منها الكثير من المدن الكبرى ويترتب على انتشارها العديد من المشاكل القانونية والتخطيطية والخدمية الادارية والبيئية واهمها :

- إغتصاب الأراضي الحكومية والخاصة على سواء دون وجه حق وبالتالي عرقلة الخطط الاسكانية والاستثمارية للدولة .
- انتشار بعض الاحياء العشوائية في مناطق غير صالحة للسكن مثل بطون الاودية والمصارف المائية الطبيعية وخطوط الطاقة والاتصالات مما جعل المساكن العشوائية ومساكن المدن الاصلية معرضة للخراب في فصل الخريف فقد دمر فيضان 1988م حوالي 150 الف منزل كان معظمها في الاحياء العشوائية المتواجدة في الاماكن المنخفضة على ضفاف الانهار.

- نسبة لبعد أغلب المستوطنات العشوائية من النقاط الامن والمراقبة ولغياب الانضباط يرتكب سكان المناطق العشوائية انواع الجرائم المختلفة ويهددون أمن السكان في المناطق المجاورة لهم.
- تؤدي المصادمات القبلية التي تتكرر في هذه المناطق الى اضرار جسدية ويتفاقم الوضع بوجود الاسلحة الغير مرخصة والاسلحة البيضاء والمخدرات والفساد الاخلاقي الذي يؤثر علي الجانب الاجتماعي لسكان المدن.
- تعاني الاحياء العشوائية كثيراً من غياب الخدمات إذ نجد أنها قد أعتادت على الاعتماذ على الخدمات المتوفرة في المدينة من مواصلات وعلاج والضغط على موارد الغذاء والخدمات الحضرية بالمدن والتي تعد اصلا غير كافية للسكان الاصليين.
- أن انتشار الاحياء العشوائية في الاراضي الحكومية أو الملكية الخاصة يلفت النظر الى أن عقوبة التعدي على الاراضي غير رادعة وقد ظهرت الكثير من المشاكل القانونية المرتبطة بالتعدي على الاراضي وحيازتها.
- التلوث البيئي الناتج من إنعدام الخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء والامن .
- سرعة انتشار المباني العشوائية بطريقة مخيفة تشوه النسيج العمراني .
- حصول تجار الاراضي المحتالين على أموال طائلة عن طريق بيع الاراضي الحكومية مما يساهم في تخريب الاقتصاد القومي .
- تدني المستوى الحضاري بالمدينة وذلك لكثرة الهجرات والنزوح اليها وظهور السكن العشوائي .

5-1 أهداف البحث:

1-5-1 يهدف البحث الى دراسة المناطق العشوائية فى ولاية الجزيرة وتحديدا فى جنوب مدينة ودمدني في (حلة محجوب – ودمدني).

2-5-1 يهدف البحث إلى توضيح وضع المساكن العشوائية ومضارها على الأراضي المستولى عليها من قبل النازحين أصحاب هذه الظاهرة ومشاكلهم باعتبارهم جزء من الكيان الاجتماعي للمنطقة .

3-5-1 كما يهدف البحث إلى الوقوف على الأبعاد الاقتصادية التى باتت تؤثر على التنظيم الاجتماعي فى المناطق الحضرية من حيث انتشار مظاهر الفقر والمرض .

4-5-1 تسليط الضوء على ظاهرة المساكن العشوائية وتحديد الأسباب التي تؤدي لظهور هذه المساكن في المدن وتوضيح مضار ومشاكل هذه الظاهرة والتعريج على الحلول الممكنة التي تساعد على التخلص من هذه العشوائيات .

1-5-5يكتسب البحث اهميته في إنه يتناول موضوعاً يرتبط بالتخطيط العمراني السليم الذي يهدف لتوفير الخدمات الاساسية وتحسين صحة البيئة والمجتمع.

1-5-6يهدف البحث لمعرفة كيف يمكن تقييم الوضع الراهن لمناطق السكن العشوائي بالطرق العلمية وتحليل نتائج التقييم حتي يمكن الاستفادة منها في منهجية التنظيم وبالتالي تقليل الاضرار علي السكان والدولة.

1-5-7كما يهدف البحث الى التوصل بالمعرفة والبحث الى إستراتيجية جديدة للتعامل مع المناطق العشوائية على ضوء تجارب بعض الدول العالمية والعربية ومحليا داخل الدولة والتوصل الي منهجية متكاملة لتنظيم هذه المناطق.

1-5-8تساعد نتائج مثل هذه البحوث في معرفة طبيعة مشكلات المناطق العشوائية مما قد يفـــيد في وضع البرامج والسياسات لتفادي المزيد من الآثار السلبية لظهور المساكن العشوائية.

1-6 حدود البحث :

1-6-1 حدود زمانية:

ينحصر الاطار الزمني للبحث في الفترة من عام 1930م وحتي 2021م حيث كانت بداية النواة الاساسية للمستوطنه واغلبية المستوطنات العشوائية الاخري ظهرت في هذه الفترة .

1-6-2حدود مكانية:

ينحصر الاطار المكاني للبحث في ولاية الجزيرة محلية مدني الكبري جنوب مدينة ودمدني وتحديدا في منطقة حلة محجوب التي تعتبر اقدم واكبر المساكن العشوائية داخل المدينة.

1-7 منهجية البحث:

تجمع هذه الدراسة بين الجانب النظري والتطبيقي(التنظيم الانموذج لمناطق السكن العشوائي – دراسة الحالة (حلة محجوب– ودمدني)) حيث يتناول الجانب النظري مفاهيم السكن العشوائي ومشكلاته واسباب انتشاره وانواعه وبعض النظريات السابقه وغير ذلك. كما أنها تمثل الجانب التطبيقي العملي من خلال النماذج والمخططات والخرائط عبر الحاسب الألي والعمل الميداني و الاستبانة .....الخ . تستند الدراسة على خرائط المساحة الرسمية بولاية الجزيرة – ود مدني ومعلومات من وزارة التخطيط العمراني – ود مدني،وكل ذلك لتكوين صورة واضحة عن مشكلة الدراسة ومحاولة تنظيمها وخلق بيئية سكنية متكاملة. عليه فقد اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

1-8 فرضيات البحث:

1-8-1 من اهم مسببات انتشار المساكن العشوائية هي غياب وسوء الجانب الاداري , وسوء استغلال استخدامات الاراضي.

2-8-1 التنمية غير المتوازنة بين الريف والحضر تسهم في تشجيع الهجرة من الريف للحضر وبالتالي الضغط علي الخدمات المدينة وتدهورها.

3-8-1 عودة الكثير من مناطق السكن العشوائي التي تم اصلاحها ومعالجتها الي العشوائية مرة اخري وذلك نتيجة لإهمال دراسة الوضع الراهن بصورة جيدة لتلك المناطق وعدم وجود معايير محددة لتلك الدراسات.

4-8-1 تساعد معايير التقييم في دراسة الوضع الراهن والخروج بنتائج علمية تساعد في ايجاد حلول جذرية لتلك المناطق.

5-8-1 مدي نجاح الانموذج المتكامل الذي فرضه البحث في ايجاد حلول جذرية لمناطق السكن العشوائي مقارنة مع الحلول والمعالجات التي استخدمت حتي الان.

1-9 وسائل جمع البيانات والمعلومات:

موضوع الدراسة ومشكلتها تحدد بدرجة كبيرة مصدر البيانات المناسبة لها، وفي هذه الدراسة سيتم جمع البيانات والمعلومات بحسب المصادر الاتية:

1-9-1 المصادر الاولية:

تتمثل هذه المصادر ,الملاحظة ,المقابلات , الاستبانة والعمل الميداني.

1-9-1 المصادر الثانوية:

مثل الكتب والمراجع والبحوث والمخطوطات.

1-9-1 المصادر الأولية والتي تشمل :

1-1-9-1 الملاحظة :

سوف تكون هنالك زيارات متكررة وعديدة لمنطقة الدراسة من أجل ملاحظة أنماط السكن المختلفة واتجاه التوسع السكني وأحجام وأشكال المنازل وتوزيع الخدمات وحجمها وعدد الاسر ومستوي دخلهم ومعرفة مناطقهم الاصلية ومدة الاقامة ومستوي التعليم وغيرها من الملاحظات الميدانية . وكذلك ملاحظة نمط العمران في منطقة الدراسة من خلال الزيارات الميدانية ووسائل الإبصار الجغرافي (الخرائط والصور الجوية والمرئيات الفضائية).

2-1-9-1 المقابلات :

وتشمل مقابلة المهتمين والمسئولين في مجال التخطيط العمراني ، المساحة ، الاسكان و كذلك القطاعات الحكومية الخدمية في مجال الصحة والتعليم والسكان .

3-1-9-1 الاستبانة :

وهي الأداة الفعالة لإخراج البيانات والتي يتم تحويلها الي معلومات ثم نتائج وعلاقات ارتباطية . حيث تعتبر الدراسة الميدانية إحدى المداخل المهمة في البحوث التي تتوفر عن طريقها بيانات ومعلومات تشكل نقاط إرتكاز التي تقوم عليها الدراسات وتخرج منها العديد من الحقائق العلمية وذلك عبر توزيعها إلى أرباب الأسر بمنطقة الدراسة.

2-9-1 مصادر ثانوية وتتمثل في :

1-2-9-1 معلومات مكتبية:

وتشمل الكتب والمراجع والدراسات السابقة والمجلات العلمية والتقارير والإصدارات الحكومية والشبكة العنكبوتية.

2-2-9-1 الوثائق والمستندات :

حيث تكمل الاستفادة من الوثائق التاريخية والتقارير من إدارة الأراضي/ وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة بولاية الجزيرة /إدارة المساحة .....الخ ، لدراسة الوضعالراهن ووضع تصور مستقبلي لمنطقة الدراسة .

3-2-9-1 معلومات الخرائط :

وتشمل الخرائط الطبوغرافية والتي تم الحصول عليها من أرشيف الخرائط الطبوغرافية بالمساحة ولاية الجزيرة _ ود مدني بالإضافة إلى بعض الخرائط لمنطقة الدراسة من وزارة التخطيط العمراني بود مدني . وهذه الوثائق تعتبر قوالب لكثير من التخصصات وجوانب المعرفة التخطيطية والعمرانية وغيرها، (مرفقة مع الدراسة)

4-2-9-1 معلومات جوية :

تتمثل فى خرائط جوية مصورة حديثة لمنطقة الدراسة تم الحصول عليها من موقع (Google Earth). والخرائط الرسمية لمدينة ود مدني من مصلحة المساحة بمدينة ود مدني - ولاية الجزيرة ومعلومات من وزارة التخطيط العمراني بمدينة ود مدني - ولاية الجزيرة .